الفصل الثاني

النفقات العامة

تمهيد:تمثل النفقات العامة الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف العامة التي لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية.وقد تعددت اشكال تدخل الدولة من خلال النفقات العامة عبر اعانات تمنحها لافراد او لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات انتاجية ضخمة او السيطرة على بعض قطاعات الاقتصاد القومي بقصد تنفيذ خطة اقتصادية ما.

1.مفهوم النفقات العامة:تقوم الدولة في سعيها لاشباع الحاجات العامة،بانفاق جزء من الدخل سواء كان ذلك لإنتاج السلع والخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية لتحقيق اهداف اجتماعية **او من** خلال الاعانات التي تقدم بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد.

وتعرف النفقة العامة:هي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من اشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة.

فمن خصائص النفقة العامة نجد:

- كم قابل للتقويم النقدي
- ان يكون الامر المتعلق بالنفقة صادر عن شخص من أشخاص القانون العام.
- ان تحدث النفقات آثارا اقتصادية واجتماعية
- تختلف المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للافراد في الدولة بحيث تحدد أولا حجم النفقات ثم بناءا على ذلك توفر الإيرادات على العكس عند الافراد تحصل أولا على الإيرادات ثم تقرر على أساسه حجم النفقات.

2.أشكال النفقات العامة:تتخذ النفقات العامة احد الاشكال الأربعة التالية:

- الرواتب والأجور:وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم.
- اثمان مشتريات الدولة:وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء السلع التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

- الإعانات والمساعدات:وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل.
- تسديد الدين العام وفوائده:ويتمثل في الأموال التي تستدينها الدولة لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة.والتي يترتب عليها أعباء مالية تكون ملزمة بتسديدها عند حلول آجالها .

3.تقسيمات النفقات العامة:هناك عدة تقسيمات لتبويب النفقات العامة سنتناولها فيما يلي:

أ/نفقات التسيير ونفقات الاستثمار:يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة الى

نفقات التسيير:يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساس من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب....الخ وبالتالي فهي لا تنتج أي قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.فهي موجهة أساسا الى لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه.وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.

-نفقات الاستثمار:يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتتفرع الى ثلاث أبواب:الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة،اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،النفقات الأخرى الخاصة برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.فقد برهن كينز أنه في فترة الركود بالاقتصادي،تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "**مضاعف الاستثمار**"لكن قوة اثر المضاعف تابع ل"الميل نحو الاستهلاك" للمستفيدين المتتاليين للمداخيل المنشأة.

ب/تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:ويطلق عليه أيضا التقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة وينقسم الى ثلاث أنواع أساسية

النفقات الإدارية:ويقصد به النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها،وتضم كل من نفقات الدفاع والامن والعدالة والاقسام السياسية،وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الافراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

-النفقات الاجتماعية:وهي التي تنصرف الى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الافراد وذلك عن ريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للافراد بالإضافة الى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن ريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة كتقديم المساعدات والاعانات لذوي الدخل المحدود،والعا لين عن العمل.....الخ

-النفقات الاقتصادية:هو تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية.ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية،حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الو ني وتراكم رؤوس الأموال.

ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية كون ان الدولة هي التي تتولى القيام بها لكونها تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى ومثال على ذلك:الطرقات،الجسور،السدود....الخ

ج/النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

-النفقات الحقيقية:هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة الى جانب النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية.

-النفقات التحويلية:هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال،بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الو ني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل الى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.ومن امثلة ذلك:الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات،نفقات المساعدة والتضامن...وغيرها.

ولهذا السبب يمكن ان تعتبر النفقات التحويلية نفقات تضخمية في حالة عدم وجود اقتطاعات مقابلة من فئات معينة لتحويلها.أما اذا وجد ما يقابلها كالاعانة الممنوحة لبعض المو نين الذين يستطيعون الاستمرار بالحياة بواسطتها فالمقابل هو المحافظة على حياة هؤلاء.

4. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:وتشمل كل من:

أولا.الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

أ/أثرها على الإنتاج الوطني:تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي،حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب،وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد.

فالنفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة،ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.

ب/أثرها على الاستهلاك:تؤثر النفقات على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الافراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لاشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

ج/أثرها على توزيع الدخل الوطني:يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع،ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة،يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.ويكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشر أو غير مباشر :

- يكون أثر الانفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشر على طريقة توزيع الدخل مباشرا،بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الافراد عن طريق منح الإعانات النقدية أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية مباشرة.
- يكون اثر الانفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات.كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل أو بمقابل يقل عن سعر التكلفة.

ثانيا:الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ماتعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

أ/أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي،الى المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل الو□ني المتولدة عن الزيادة في الانفاق وأثر زيادة الانفاق الو□ني على الاستهلاك.

فعندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الافراد.وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للإستهلاك والادخار.والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى انشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم مابين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه الى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج–الدخل–الاستهلاك–الإنتاج مع ملاحظة ان الزيادة في الإنتاج والدخل لاتتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي **بالمضاعف**.

ب/أثر المعجل: يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار.حيث ان الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل

فزيادة الدخول يترتب عنها زيادة في على السلع الاستهلاكية(أثر المضاعف)،ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع،وبعد نفاذ المخزون،يجدون انفسهم مدفوعين الى زيادة إنتاج تلك السلع،بغرض زيادة ارباحهم،ومن ثم يضطرون الى زيادة □لبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها.ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الو□ني.

وبالتالي يمكن القول ان زيادة الانفاق وما يتبعه من زيادة أولية في الإنتاج الو□ني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر.وتتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها،ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية وما يتوافر من □اقات إنتاجية عا□لة غير مستغلة،حيث ان وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقة المعطلة،يحد من أثر المعجل.كما تتوقف آثار المعجل على تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع فيما إذا كانت اتجاهات الطلب ذات □بيعة مؤقتة أو □ارئة،فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار،أو اذاكانت ذات □بيعة مستمرة،فهي تؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات.